Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 3, Issue 4, 2025
Page No: 285-294
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.76

The Libyan and regional stance on the Military Bases Agreement during the second government of Mahmoud Al-Muntasir, January 1964 - March 1965

Aisha Aljaroshi Ali *
Department of History and Archaeology, Faculty of Arts, Sirte University, Sirte Libya

الموقف الليبي والإقليمي من اتفاقية القواعد العسكرية زمن حكومة محمود المنتصر الثانية يناير 1964م - مارس1965م

عائشة الجروشي علي الجروشي *
قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، جامعة سرت، سرت، ليبيا

*Corresponding author: a.aljaoshi@su.edu.ly

Received: September 08, 2025 | Accepted: November 11, 2025 | Published: December 05, 2025

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
During al-Muntasir's second term (1964-1965), Libya adopted a balanced stance on the issue of foreign military bases. While facing increasing popular and Arab pressure demanding the withdrawal of British and American forces, the government opted for a gradual approach and negotiation rather than direct confrontation. It declared the presence of the bases temporary and stated that Libya would not renew the agreements upon their expiration. Diplomatic contacts were initiated to reduce foreign military activity while simultaneously working to build the capabilities of the Libyan army in preparation for eventually dispensing with them. Although al-Muntasir did not achieve a complete withdrawal during his term, his government paved the way politically for the assertion of national sovereignty in subsequent years. From the foregoing, it is clear that al-Muntasir's negotiations with America and Britain regarding military bases did indeed begin in 1964, but they were halted at the beginning of 1965 due to external pressures, al-Muntasir's unwavering loyalty to King Idris, and King Idris's astute understanding of the situation. The King was wary of Nasserist influence within Libya and believed that the Western presence served as a balancing factor, preventing the infiltration of nationalist movements into Libyan institutions. Political events and external pressures had led to this turn of events, and al-Muntasir's government had to find solutions. This was something neither the King nor al-Muntasir could achieve. It is to al-Muntasir's credit that he sacrificed his own interests for the sake of his country during those difficult circumstances and did not abandon the King.

Keywords: Position, Sovereignty, Parliament, Nasserist Movement.

الملخص:
في فترة حكومة المنتصر الثانية (1964م- 1965م) اتخذت ليبيا موقفا متوازنا من قضية القواعد العسكرية الأجنبية، فبينما كانت تواجه ضغوطا شعبية وعربية متزايدة تطالب بجلاء القوات البريطانية والأمريكية، اختارت الحكومة نهج التدرج والمفاوضة بدل المواجهة المباشرة، فأعلنت أن وجود القواعد مؤقت وأن ليبيا لن تجدد الاتفاقيات بعد انتهاء مدتها، وبدأت اتصالات دبلوماسية لتقليص النشاط العسكري الأجنبي مع العمل على بناء قدرات الجيش الليبي استعدادا للاستغناء عنها مستقبلا، ورغم أن المنتصر لم يحقق الجلاء الفعلي خلال ولايته، فأن حكومته مهدت الطريق سياسيا لتأكيد السيادة الوطنية في السنوات اللاحقة. ومن خلال ما سبق يتضح أن مفاوضات المنتصر مع أمريكا وبريطانيا حول القواعد العسكرية بدأت فعلا عام 1964م، لكنها توقفت في بداية عام 1965م بسبب ضغوط خارجية، وإخلاص المنتصر للملك

إدريس إلى أبعد الحدود، إضـافة إلى رؤية الملك ادريس الثاقبة للأمور فقد كان الملك يتوجس من النفوذ الناصـري داخل ليبيا، ويرى أن الوجود الغربي يمثل عامل توازن يمنع تغلغل التيار القومي داخل المؤسـسـات الليبية، خاصـة أن الأحداث السـياسـية والضـغوط الخارجية هي التي أدت إلى أن تأخذ الأوضـاع هذا المنحنى، وكان على حكومة المنتصـر أن تجد حلولا، وهذا ما لم يكن بمقدور الملك أو المنتصر تحقيقه، ويحسب للمنتصر أنه أنكر ذاته من أجل مصلحة بلاده في تلك الظروف الصعبة، ولم يترك الملك وحده في الساحة.

الكلمات المفتاحية: الموقف، السيادة، البرلمان، المد الناصري.

المقدمة

شكلت قضية القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا خلال ستينات القرن العشرين إحدى أهم القضايا السياسية التي ارتبطت مباشـرة بمسـار اسـتقلال الدولة، وتوجهاتها الإقليمية وتوازناتها الداخلية، ومع وصـول حكومة محمود المنتصـر الثانية إلى السلطة في يناير 1964م كانت ليبيا تقف أمام تحولات دولية عميقة أبرزها المد القومي العربي بزعامة مصر، والمطالب الشعبية المتزايدة بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي الذي تركته مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي ظل هذا السياق جاءت المفاوضات الليبية – الأمريكية والبريطانية حول مستقبل القواعد العسكرية في ليبيا، وقد مثلت هذه المفاوضـات اختبارا لسـيادة الدولة الليبية، ولقدرة الحكومة على تحقيق توازن بين علاقاتها الغربية التقليدية وبين موقعها في المنطقة العربية آنذاك.

وعليه لم يكن الموقف من هذه الاتفاقيات شأنا ليبيا خالصا، إذ تداخلت فيه اعتبارات إقليمية واسعة، من ضـغوط عربية تطالب بتقليص النفوذ الغربي، إلى رغبة أخرى في الحفاظ على اسـتقرار ليبيا ودورها الاسـتراتيجي في البحر المتوسط.

ومن هنا فإن دراسـة الموقف الليبي والإقليمي من اتفاقيات القواعد العسـكرية خلال فترة محمود المنتصـر الثانية تكتسب أهميتها من كونها تعبر عن مرحلة دقيقة أعادت تشكيل السياسة الليبية وحددت اتجاهاتها خلال فترة العهد الملكي.

وتكمن أهمية الدراسـة في إنها عززت من أهمية الانتماء الوطني، وحركت المشـاعر الوطنية لدى وزراء الدولة الليبية، حيث تبلورت في أذهان سـاسـتها فكرة إعادة النظر في المعاهدات الأجنبية، بما يحقق مصـالح ليبيا وأمنها، كما إنها تفسـر كيفية تعامل دولة فتية مع ضغوط دولية معقدة، مما يسهم في فهم آليات صنع القرار الليبي في ظل ضغوط تتجاوز قدرات الدولة في ذلك الوقت.

أما أهداف الدراسة فتتمثل في الآتي:

- تحليل موقف حكومة المنتصـر الثانية من مسـألة القواعد العسـكرية، خاصـة إنها فرصـة ثمينة لإبعاد ما لصـق باسمه من إنه المسؤول الأول عن إبرام اتفاقيات القواعد.
- بيان طبيعة الضغوط الشعبية والسياسية التي واجهتها الحكومة نتيجة تصاعد الحس الوطني والقومي في البلاد، وقرارات الملك الحاسمة تجاه هذه الضغوط.
- دراسة التوازن الذي حاول المنتصر تحقيقه بين الحفاظ على العلاقات مع الغرب وتلبية المطالب الوطنية، وكان الملك من حيث المبدأ مع قرارات حكومته في التوجه نحو إعادة التفاوض حول القواعد وتقليصـــها، لكنه كان أكثر حذرا وأكثر ترقبا ويميل للخطوات التدريجية.
- تحليل التفاعل بين الداخل والخارج في صـياغة القرار الليبي، مما يسـهم في فهم كيفية تداخل العوامل الداخلية: الحكومة – الملك – البرلمان، مع المؤثرات الإقليمية المد الناصـــري، مما يثري الأدبيات المتعلقة بالعلاقات الدولية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول فهم مدى قدرة الحكومة الليبية خلال فترة محمود المنتصر الثانية في التعامل مع قضـــية القواعد الأجنبية في ظل تعقد التوازنات الداخلية والضـــغوط الإقليمية والدولية، ففي الوقت الذي عبرت فيه الإرادة الوطنية الليبية شـعبا وبرلمانا عن رغبتها الواضـحة في تقليص الوجود العسـكري الأمريكي والبريطاني، واجهت الحكومة التزامات دولية قائمة منذ مرحلة ما بعد الاسـتقلال، خاصـة أن وجود القواعد الأجنبية كان التزام مؤقت فرضـته ظروف ليبيا الاقتصادية والعسكرية، لذلك كان الملك حريصا في عدم اتخاذ أي قرار سريع قد يضر بالاقتصاد الليبي أو العلاقات الخارجية وهذه رؤية تحسب للملك .

ويتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية العديد من الأسئلة الفرعية وأهمها:

- ما هي الظروف السياسية والدولية التي رافقت تعيين المنتصر رئيسا للوزراء في يناير 1964م؟
- كيف أثر السياق العربي والدولي ولا سيما المد القومي بقيادة مصر على موقف الحكومة الليبية الرسمي؟
- ما موقف البرلمان الليبي من قضية القواعد العسكرية؟

منهج الدراسة:

سوف تعتمد الباحثة على منهج البحث التاريخي التحليلي لكونه الأنسب للتعامل مع الوثائق والمصادر التاريخية، بالتزامن مع المنهج الوصـــفي لوصـــف الوقائع والمواقف الحكومية بدقة، مع تحليل تأثيرها على العلاقات الخارجية مع الغرب والدول العربية.

الدراسات السابقة:

دراسة: صادق فاضل زغير الزهيري، محمود المنتصر ودوره السياسي في ليبيا 1903- 1970م رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، قسم التاريخ، 2010م.

بدأ الإطار الزمني لدراسة فاضل الزهيري من عام 1903م الذي ولد فيه المنتصر، وانتهى بعام 1970م الذي توفى فيه، وقد قسم الباحث دراسته إلى أربع فصول، حيث كانت استفادت الباحثة من الفصل الرابع والذي كان بعنوان وزارة المنتصر الثانية ونشاطه السياسي حتى عام 1970م، خاصة المبحث الثاني المتعلق بالسياسة الخارجية وموقف المنتصر من قضية القواعد الأجنبية، وردود الفعل البريطاني والأمريكي من مطالب حكومة المنتصر، بالإضافة إلى فهم طبيعة موقف البرلمان الليبي من قضية القواعد الأجنبية، وقد استفادت الباحثة كثيرا من هذه الدراسة في كونها ساعدت الباحثة في فهم موقف الحكومة والملك، وبينت للباحثة وجهة نظر الدبلوماسيين الأمريكيين الذين اتخذوا أسلوب المماطلة والتسويف في محاولتهم اقحام الملك و التفاوض معه من جهة، والتفاوض مع محمود المنتصر ووزير خارجيته من جهة أخرى، للاســـتفادة من الاختلاف الذي من الممكن أن يحصـــل بين وجهتي نظر الملك ورئيس وزرائه، وتحوير هذا الاختلاف لخدمة المصـــالح الأمريكية والإبقاء على قاعدة هويلس إلى تاريخ مدة الاتفاقية المعقودة بين البلدين، على الرغم من أن الملك ادريس قد لفت نظر السفير الأمريكي أكثر من مرة إلى التفاوض مع الحكومة.

خطة الدراسة:

سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الظروف السياسية والدولية التي رافقت تعيين المنتصر رئيسا للوزراء في يناير 1964م

المبحث الثاني: الوطني من قضية القواعد العسكرية

المبحث الثالث: الموقف الإقليمي من قضية القواعد الأجنبية في ليبيا 1964م -1965م وأثره على موقف ليبيا الرسمي

المبحث الأول: الظروف السياسية والدولية التي رافقت تعيين المنتصر رئيسا للوزراء يناير 1964م

قوبل تعيين محمود المنتصر رئيسا للوزراء للمرة الثانية في 19 يناير 1964م بعدم الرضا من معظم طبقات الشعب، واعتبرت تعيينه تحديا لإرادتها من طرف الملك، خاصة وأن تعيينه جاء بعد استقالة حكومة الدكتور محيي الدين فكيني الذي وقف في صف الشعب ضد الشرطة وسياسة العنف، حيث كان الاعتقاد السائد أن محمود المنتصر جاء لتجديد المعاهدة البريطانية وإنهاء الانتفاضـــة الشـــعبية، كما أن البريطانيين والأمريكيين لم يلق هذا التعيين قبولا وترحيبا لديهم، ورغم إنهم لم يروا منه شرا على مصالحهم في ليبيا إلا إنهم كانوا يتخوفون بأن يتهموا من قبل الشعب بأنهم أوصوا الملك بتعيينه من أجل الحفاظ على مصالحهم[1].

وترى الباحثة أن عدم تقبل الأمريكان والإنجليز لذلك يرجع لأسباب سياسية واستراتيجية لعل من أهمها تصاعد المد القومي الناصري وتأثير جمال عبد الناصر الذي دعا إلى إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا.

كان عدم ترحيب بريطانيا وأمريكا بحكومة السيد محمود المنتصر لا يرجع إلى الشك في حرصه على علاقات الصداقة المتينة بين ليبيا وبريطانيا وأمريكا، بل العكس فقد كانت بريطانيا وأمريكا تعتقدان أن هذه السياسة التي عرف بها لدى الشعب الليبي، وبأنه حليف وصديق لبريطانيا لا تجعله الشخص الذي يخدم المصالح البريطانية والأمريكية في هذه الظروف الجديدة التي يمر بها الشرق الأوسط وليبيا، وفي ظل هذه الظروف قبل السيد محمود المنتصر تأليف حكومته

[1] بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، الطبعة الأولى، 2008م، ص 154.

على مضض، فالظروف لم تكن عادية والشعب في انتفاضة إضافة إلى التيار الناصري الذي اتخذه عبدالناصر سلاحا لتوسيع نفوذه للسيطرة على المنطقة[2]

وعليه فقد تولى المنتصر رئاسة الحكومة في عام 1964م في ظروف داخلية وإقليمية دقيقة، حيث كانت موجة القومية العربية قد بلغت ذروتها، وارتفعت الأصوات داخل ليبيا للمطالبة بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي، وقد وجد المنتصر نفسه أمام تحد مزدوج: الحفاظ على التزامات ليبيا الدولية من جهة، وتحقيق تطلعات الشارع الوطني من جهة أخرى.[3]

كان السيد محمود المنتصر من الساسة القدامى الذين يؤمنون بالتعاون مع الدول الغربية وخاصة بريطانيا، ورغم إنه كان يعمل على أن تكون علاقات ليبيا مع العرب قوية وفعالة إلا إنه كان غير مؤمن بقدرة العرب على مساعدة ليبيا اقتصاديا أو فنيا، بالرغم من إنه كان يتطلع إلى الفرصة لتصحيح سمعته لدى الشعب الليبي التي ساءت خاصة بعد توقيعه للمعاهدة البريطانية الليبية في حكومته الأولى، حيث راوده طموح بأن فرصة عودته إلى الحكم من جديد قد تمكنه من إلغاء المعاهدتين البريطانية والأمريكية أو تعديلهما وإنهاء وجود القواعد العسكرية[4] في ليبيا، خاصة أن الأسباب التي فرضت المعاهدة البريطانية في عام 1952م كانت هي حاجة ليبيا الماسة والضرورية إلى المساعدة المالية لتمويل ميزانية الخدمات الأساسية للبلاد[5].

وعليه فقد كان اختيار الملك للمنتصر خطوة موفقة في تهدئة البلاد، إذ برهن المنتصر على إنه من أقوى عناصر البلاد ويتصف بالنزاهة والإخلاص لبلاده وملكه، وقد ضم إلى وزارته سياسيين أقوياء أمثال حسين مازق والي برقة، وعلي نور الدين العنيزي الذ شغل منصب وزارة البترول في الوزارة السابقة بكفاءة واجرى تنظيمات مهمة في الوزارة[6]، ثم اجرى المنتصر تعديلا في وزارته في 26 مارس 1964م، فؤاد الكعبازي محل العنيزي وزيرا للبترول، ودخل عبد الرحمن القلهود الذي عارض المنتصر في وزارته وزيرا للعدل بدلا من عبد الحميد البكوش[7]، ولكن الظروف التي ألف فيها محمود المنتصر حكومته لم تكن في أفضل حال فقد كانت المظاهرات تجتاح البلاد نتيجة أحداث داخلية وخارجية، أهمها تيار القومية العربية، ومع هذا تمكن المنتصر من تشكيل لجنة برئاسة حسين مازق للنظر في امر إطلاق النار على المتظاهرين في بنغازي، وفي وسط هذه الأحداث والاضطرابات أثيرت قضية القواعد الأجنبية وكان المنتصر لم ينته بعد من التخلص من مشاكله الداخلية[8]، كانت النقطة الأولى التي ترسخت في ذهن الملك عن المنتصر هي الحزم في مواجهة التهديدات الأمنية الداخلية ، كما حصل بالضبط في انتخابات عام 1952م، عندما واجه المنتصر خصوم النظام الملكي من أعضاء المؤتمر الوطني الطرابلسي الذي كان يتزعمه بشير السعداوي الذي كان يقيم البلاد ويقعدها ضد النظام الاتحادي، إذ نجح المنتصر في إخراجهم من البلاد لكي تجرى أول انتخابات برلمانية.[9]

هكذا كانت الظروف التي رافقت تعيين المنتصر كرئيس للوزارة بعد استقالة حكومة محيي الدين فكيني، فقد كان الملك موفقا إلى حد كبير في اختياره، لقد أدرك الملك إن المنتصر هو رجل المرحلة لأنه أنقذ ليبيا من الانهيار المبكر بعد الاستقلال بفضل سياساته الواقعية، كما أنه هدفه الأول الاستقرار وبناء المؤسسات الأساسية، إضافة إلى كونه أول رئيس وزراء بعد الاستقلال 1951م- 1954م.

المبحث الثاني: الموقف الوطني من قضية القواعد العسكرية

في أوائل مارس 1964م بدأ البرلمان يعقد اجتماعاته للنظر في موضوع القواعد الأجنبية، وتكونت الكتلة الليبية المعارضة من محمود صبحي، وبشير المغيربي، والفيتوري يوسف زميط، والسايح فلفل، وأحمد عبدالحفيظ الرماش، وقد

---

(2) المصدر السابق، ص 155.
(3) عبد اللطيف حسين، السياسة الليبية في الستينات، طرابلس، دار الفاتح، 1987م، ص45.
(4) ترجع جذور وجود القواعد الأجنبية إلى الاتفاقيات الدفاعية التي أبرمت عقب الاستقلال عام 1951م، حين كانت البلاد بحاجة إلى دعم مالي وتقني لبناء مؤسساتها العسكرية والإدارية، نصت الاتفاقيات على إقامة قواعد بريطانية في برقة وطرابلس، وقاعدة أمريكية ضخمة في هويلس قرب العاصمة، كان الهدف المعلن ضمان الأمن، لكن الهدف الفعلي كان تعزيز النفوذ الغربي في منطقة المتوسط خلال الحرب الباردة؛ للمزيد عمر عبدالسلام الشريف، العلاقات الليبية البريطانية 1951م- 1969م، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999م، ص 54.
(5) بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص 156.
(6) أسند المنتصر وزارة الداخلية إلى محمود البشتي، ووزارة الصناعة إلى محمد بن شعبان، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى عبدالمولى لنقي، والصناعة إلى عبدالقادر البدوي، والانباء والإرشاد إلى خليفة التليسي، والمعارف إلى منير البعباع، وبذلك يكون المنتصر قد اشرك في وزارته عدد من الشخصيات القوية ومن الوزراء الشباب المثقفين، وقد اجرى محمود المنتصر هذا التعديل نظرا لبعض الانتقادات التي وجهت إلى وزارته في بداية الأمر، ولما اجرى المنتصر هذه التعديلات ومزجها بعنصر الشباب المثقف ظهرت الوزارة بمظهر اقوى واثبت من أوائل تأليفها؛ مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، دار الثقافة – بيروت، 1966م، ص 359.
(7) مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، منشورات الجمل، كولونيا- ألمانيا، 2003م، ص 294.
(8) مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 360.
(9) نفسه، ص 359.

قاطعت هذه الكتلة جلسات البرلمان منذ ديسمبر 1962م، لاجتماعه في البيضاء، على أساس أن اجتماع البرلمان في غير طرابلس وبنغازي مخالف للدستور[10].

وفي 9 مارس 1964م أعلن محمود المنتصـــر في البرلمان أن حكومته ســـتدخل في مفاوضـــات مع الإنجليز والأمريكان لتقرير مصير القواعد، في الوقت نفسه جرى نقاش ونشاط متواصلان في الأوساط الليبية من الفترة التي أعلن فيها المنتصر الدخول في مفاوضات إلى جلسة 16 مارس 1964م، كما اتصل المنتصر اتصال مباشر بالكتلة البرلماني المعارضة مما ساعد على الوصول إلى اتفاق حول الخطوات الرئيسية التي ستتخذ في جلسة البرلمان المزمع عقدها يوم 16 مارس 1964م وهي كالآتي[11]:

- إعلان مبدأ إلغاء المعاهدات وتصفية القواعد وجلاء القوات الأجنبية
- تعطي الحكومة فترة للمفاوضـة مع إنجلترا وأمريكا، على أن تقدم تقريرا للبرلمان عن نتيجة المفاوضـات قبل انتهاء الدورة البرلمانية بشهرين أي سبتمبر 1964م.
- في حالة فشل المفاوضات يقوم البرلمان باتخاذ قرار يعلن فيه إلغاء المعاهدات البريطانية والأمريكية.

وبينما كان البرلمان يناقش موضوع القواعد العسكرية، كان الملك في البيضاء، فعاد مسرعا إلى طبرق في 19 مارس 1964م، واستدعى رئيس وزرائه، ورئيسي مجلس الشيوخ والنواب وأبلغهم بقرار الاستقالة، ورد البيعة للشعب، مما أدى إلى ظهور مظاهرات عارمة في البلاد، وانقلبت المظاهرات التي كانت موجهة ضـــد الملك ونظامه وتهتف لعبد الناصر ودعواته القومية، إلى مظاهرات احتجاج على تنازل الملك ملحة عليه بسحب الاستقالة،[12] وخرج رئيس الوزراء محمود المنتصر وأكد لهم رفضه لاستقالة الملك، وإنه أعد استقالة حكومته لتقديمها إلى الملك إذا أصر على موقفه[13]، وبعد أن رجعت الجماهير من بيت الملك ذهبوا إلى مقر رئيس الوزراء في طبرق، وطلبوا منه إعطائهم ورقة الاســـتقالة لتمزيقها بسبب عدم موافقتهم على استقالة الملك، فأطل المنتصر من شرفة المقر وألقى فيهم كلمة أكد فيها رفضه لاستقالة الملك، وأنه أعد كتاب اســتقالة وزارته في حالة عدم رجوع الملك عن الاســتقالة، وأن ورقة اســتقالة الملك لا يمزقها إلا الملك نفسه[14].

وعليه فقد أصــرت الوفود في طبرق على مقابلة الملك فألقى في الجمهور في 21 مارس كلمة ذكر فيها ســحب استقالته، كما أيقنت الوفود من إخلاص رئيس الوزراء للملك ، كما دعمت الاستقالة من موقف حكومة المنتصر، إذ أظهر الملك ثقته بها[15]، وكل تلك الأحداث أدت إلى أحداث تقاربا وتفاهما واضـــحا بين الملك وحكومته، وانعكس ذلك على قضية القواعد العسكرية والاتفاقيات التي تحكمها، فاستقالة الملك لم تؤد إلى طي قضية القواعد نهائيا بل إنها أكدت على استمرارها ولكن وفق إرادة الملك ورؤيته وليس بناء على رغبة عبد الناصر ورؤيته، حيث يسرد لنا بشير المنتصر أن رئيس الوزراء محمود المنتصـر جاء إليه في المكتب في 22 مارس 1964م، وسلمه ورقة عبارة عن ملخص لما جرى بينه وبين الملك بعد عدولة عن الاستقالة، وهي تتعلق بالمفاوضات مع الإنجليز والأمريكان بشأن القواعد، وكانت تتلخص في الآتي" تســتمر المحادثات مع البريطانيين لإلغاء المعاهدة البريطانية الليبية مع الإبقاء على التحالف الليبي البريطاني، ويتم جلاء كل القوات البريطانية من طرابلس وبنغازي في الوقت المناســـب، والإبقاء على القاعدة البريطانية في مطار العدم، والسماح للجيش البريطاني بإجراء تدريبات الربيع والخريف في صحراء برقة، أما الاتفاقية الأمريكية فهي متروكة للحكومة والبرلمان مع التمهل في المفاوضـات مع بريطانيا وأمريكا، وبعدم الانسياق وراء نواب المعارضـة بالإسـراع ، وعدم الاهتمام بضـغوط الدول مثل مصـر وغيرها، كما طلب الملك تقسيم قوات الأمن التي وحدت بعد إعلان الوحدة إلى ثلاث مديريات عامة مستقلة تتبع وزير الداخلية وبتسليح قوات الأمن وخاصـة القوة المتحركة وقوات أمن برقة بالأسلحة الحديثة والدبابات ثم حل مجلس النواب وعدم السماح لنواب المعارضة بالعودة إلى المجلس بأي حال من الأحوال".[16]

وهكذا لم يجد المنتصـر مفرا من تنفيذ أوامر الملك، لأن إخلاصـه للملك كان فوق كل اعتبار، وبالتالي فقد استؤنفت المفاوضـــات الليبية البريطانية والأمريكية في مدينة البيضـــاء في 21أبريل 1964م لتحديد مواعيد الجلاء وكأن شـيئا لم يحدث، حيث اجتمع حسـين مازق وزير خارجية محمود المنتصـر مع السـفير البريطاني في ليبيا سـاريل Sarell ، وانفض الاجتماع دون الوصول إلى نتائج ملموسة، وقال السفير "أن مازق كان على الأغلب جلفا، وبدا أنه ليس صديقا

---

[10] مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 362.
[11] مجيد خدوري، مرجع سابق،ص 363.
[12] مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 364.
[13] بشير السني المنتصر، مصدرسابق، ص 171.
[14] صادق فاضل الزهيري، محمود المنتصر ودوره السياسي في ليبيا 1903- 1970م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية(ابن رشد)، جامعة بغداد، 2010م، ص 202.
[15] مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 365.
[16] بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص 173.

لبريطانيا، وفي الحقيقة تكلم كمصري مقتفيا أثر عبدالناصر بالكامل[17]" وأضاف " أبان مازق بشكل واضح أن الحكومة الليبية تصر على إلغاء المعاهدة البريطانية والانسحاب من كل القواعد، بما في ذلك قاعدة العدم، كما انتقد بقوة سياسة بريطانيا تجاه إسرائيل، وتحديدا طلب من السفير تفسير موقف بريطانيا من مشكلة مياه الأردن[18]"

كما نقلت وثيقة أمريكية أخرى مؤرخة بتاريخ 22 يوليو 1964م تحت عنوان " التفكير البريطاني حول مفاوضات القواعد العسكرية في ليبيا" وهي عبارة عن محضر اجتماع شارك فيه كل من جيمس بليك نائب مدير مكتب شؤون شمال إفريقيا في الخارجية الأمريكية وجي مكلانسكي j. v. Mclansky الموظف المسؤول عن الشؤون الليبية في الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى السكرتير الثالث للسفارة البريطانية في واشنطن آرجي أوين R. j.Owen انطباعات السفارة البريطانية في ليبيا على لسان سكرتيرها الثالث أوين جاء فيها" عبرت السفارة البريطانية في ليبيا في مراسلة لها بتاريخ 3 يوليو 1964م، أن البرلمان الليبي ليس قويا بشكل كاف لكي يفرض على الحكومة الليبية اتخاذ موقف من وجود القواعد الأجنبية العسكرية، وأن السفير ساريل يعتقد أن رئيس الوزراء المنتصر ووزارته ولسوء الحظ، هم الذين قرروا التخلص من الحاميات البريطانية والقاعدة الجوية ويلس (الملاحة) وأنهم يستخدمون البرلمان كأحد وسائلهم لتحقيق هذا الهدف وتكشف الوثيقة الأمريكية عن حجم الغضب والامتعاض لدى الخارجية الأمريكية إزاء أساليب وخطط الحكومة الليبية في تعاملها مع موضوع الوجود الأمريكي والإعلان المبدئي بالقبول بالانسحاب من القاعدة، وبضغوط فاعلة من رئيس الوزراء محمود المنتصر وافقت الحكومة البريطانية في أغسطس 1964م على مبدأ الجلاء وإخلاء القواعد على ثلاث مراحل، الأولى من طرابلس والثانية من برقة، وتترك الثالثة لمزيد من النقاش فيما بعد[19].

أما بالنسبة للولايات المتحدة فيتضح إنها ليست على استعداد في أن تفرط بقاعدتها، ولكن إصرار الحكومة الليبية أجبر الأمريكيين على التجاوب معها ويتضح ذلك من خلال المذكرة التي أعدها كل من ماك جي بوندي مستشار الرئيس الأمريكي الخاص لشؤون الأمن القومي، آر دبليو كومر أحد موظفي مجلس الأمن القومي إلى الرئيس جونسون في 17 مارس 1964م والتي جاء فيها "يبدو أن لا بديل سوى الموافقة على إعادة التفاوض بشأن قاعدتنا في ليبيا، على أمل أن ينهي ذلك الأزمة، يناشدنا أصدقاؤنا في الحكومة الليبية (الملك ورئيس الوزراء) أن نفعل ذلك، لقد أصيبوا بالذعر في اندلاع النزعة القومية الليبية، ويواجهون برلمانا مستشارا يطال بإلغاء المعاهدات الأمريكية فورا، بدأ ناصر بانتقاد القواعد لكن من الواضح أن تصرفه والهستيريا الشعبية الليبية كانا مدفوعين بتأثير الصراع العربي الإسرائيلي[20]، أن قدرتنا على التفاوض يقوضها اتفاق المملكة المتحدة لإعادة التفاوض على حقوقها الأساسية، في الواقع نصت المعاهدة على التفاوض، بينما مازالت المعاهدة سارية قانونيا حتى عام 1971م، ومع ذلك إذا ماطلنا الآن فسنواجه على الأرجح اقتراحا برلمانيا ليبيا بإلغاء المعاهدة وهو ما لن نرغب في عرقلته، نريد إنقاذ هذا النظام بأفضل ما نستطيع، وكذلك حماية استثمارنا النفطي البالغ 670 مليون دولار، لذا نوصي وزارة الخارجية وأصدقائنا الليبيون بأن نكون صريحين لتجنب مطالب الإلغاء، ونتفق أخيرا على مدة مخفضة تتيح لنا ثلاث إلى خمس سنوات أخرى ، سيعتمد الكثير من ذلك على ما إذا كانت العوامل الخارجية التي تؤثر على العلاقات الأمريكية العربية قد تسبب في تراجع الليبيين مرة أخرى، لكن الأمر يستحق المحاولة".[21]

وبالتالي فقد اضطرت الإدارة الأمريكية تحت طلب ملح من رئيس الوزراء كنص واضح وجلي من الجانب الأمريكي يقر فيه مبدأ الانسحاب والجلاء قدم السفير الأمريكي في 10 أغسطس 1964م رسالة من الحكومة الأمريكية تعلن موافقتها وقبولها مبدأ الانسحاب من القواعد والجلاء عنها، وقد صرح المنتصر بهذه الموافقة في 22 أغسطس 1964م[22]، كما حقق المنتصر والملك نجاحا أخر باهرا من خلال المشاركة في مؤتمر القمة العربية الثانية الذي عقد في الإسكندرية في أوائل سبتمبر 1964م، فقد أثبت المنتصر وحكومته من خلال حضور هذا المؤتمر سحب البساط من عبدالناصر وذهبت الحكومة إلى المؤتمر وهي تقف على أرض صلبة عندما انتزعت من الدولتين اعتراف بمبدأ الجلاء، لذلك فأن المفاوضات في مرحلة ما بعد القمة العربية الثانية اختلفت كثيرا عن عما كانت عليه قبل القمة، فبعد عودة من مؤتمر القمة العربية الثانية استقبل في مقر إقامته بطبرق في 6 أكتوبر 1964م وفدا أمريكيا ضم إلى جانب السفير لايتنر ثلاثة من كبار الضباط الأمريكيين وهم الجنرال ديسوسوي Disoswy والعقيدان مودي M00dy وجيرادو

---

[17] محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، وصفحات من التاريخ السياسي، الجزء الثاني، المجلد الخامس، الحقبة النفطية 1963م-1969م، مركز الدراسات الليبية أكسفورد، الطبعة الأولى، 2018م، ص 42.

[18] المرجع السابق، ص 42.

[19] محمد يوسف المقريف، مرجع سابق،ص 44

[20]F.R.U.S,1964-1968,VOLUME XXIV,Africa ,memorandum from the presidents special Assistant for National security Affairs(Bundy) and Robertw.komer of the National security council staff to president johnson ,Washington,march17,1964.

[21]F.R.U.S,1964-1968,VOLUME XXIV,Africa ,memorandum from the presidents special Assistant for National security Affairs(Bundy) and Robertw.komer of the National security council staff to president Johnson ,Washington,march17,1964

[22] محمد يوسف المقريف، مرجع سابق، ص 45.

Giraudo وقد خرج الوفد الأمريكي من هذا الاجتماع بارتياح كبير وغير متوقع بسبب موقف الملك الذي شكل تراجعا عن مواقفه السابقة ولم يأخذ موقفا متشددا كرئيس وزرائه محمود المنتصر، ووزير خارجيته حسين مازق بشأن مباحثات الجلاء[23]، وقد كتب السفير لايتنر برقية إلى الخارجية الأمريكية عما دار في الاجتماع في 6 أكتوبر 1964م جاء فيها" إن الملك تحدث في هذا الاجتماع حيث قال: ينبغي على الولايات المتحدة ألا تأخذ مطالب الحكومة الليبية في إخلاء ويلوس أو الاتفاق المبكر على مواعيد الانسحاب على محمل الجد، كانت هذه المطالب ضرورية بسبب ضغوط جامعة الدول العربية، وأشار الملك إلى أن مفاوضات عاك 1965م قد تؤدي إلى اتفاق على تأجيل المناقشات لمدة عامين، وإذا لم يتوصل إلى اتفاق في عام 1971م فقد يطلب تمديدا خاصة في حال وجود اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين[24].

ومن المؤكد أن ما شجع الأمريكيين على انتهاج أسلوب المماطلة هو موقف الملك الذي جاء مضادا لموقف رئيس وزرائه، وجعلها تدور في حلقة مفرغة والذي أبلغ به الأمريكيين في أكثر من مناسبة وكان آخر ها في 25 فبراير 1965م، عندما التقى بالسفير لايتنر مرة أخرى[25] ، وأبلغه بأنه لا يمانع في بقاء قاعدة ويلوس وسيعمل هو على احتواء المعارضة وهو ما جعل السفير الأمريكي يصرح بقوله " أن الحكومة الليبية قد تدعم بقاءنا حتى عام 1971م"[26].

وخلال المقابلة التي حدثت بين المنتصر وبين السفير الأمريكي لايتنر في 4 مارس 1965م ألح المنتصر على سرعة وصول الطرفين الليبي والأمريكي إلى تفاهم مشترك حول قاعدة ويلوس، لكي يرد به على الانتقادات الليبية والمصرية، كما يحافظ على المصالح الأمريكية، وأن أية ترتيبات لا تحقق هذه الغاية لن يكتب لها البقاء، كما إنها لن تكون في مصلحة الملك والحكومة كما أوضح المنتصر أنه يرى من واجب حكومته أن تبين بشكل واضح للشعب أنها ماضية في تنفيذ ما وعدت به بشأن القواعد[27].

وفي العاشر من مارس 1965م بعث وزير الخارجية راسك برقية إلى سفيره في ليبيا يخوله بموجبها أن يبلغ رئيس الوزراء المنتصر عدم ممانعة أمريكا في أن تعلن الحكومة الليبية عن وصولها إلى اتفاق مع الإدارة الأمريكية لاستئناف المحادثات حول القاعدة العسكرية في مايو القادم 1965م[28].

وكما هو معلوم فقد استقال المنتصر في 20 مارس 1965م قبل أن يتمكن من إنجاز أي تقدم في الموضوع، ومن ثم فقد كان طبيعيا أن يقع عبء متابعة هذا الملف على وزارة حسين مازق، لا سيما أن مازق كان يشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة المستقيلة.

المبحث الثالث: الموقف الإقليمي من القواعد الأجنبية في ليبيا 1964م -1965م وأثره على موقف ليبيا الرسمي

ازدادت الدعاية الناصرية مع تحول ليبيا من النظام الاتحادي إلى النظام الوحدوي الذي شجعته مصر واعتبرته خطوة إلى الأمام للتخلص من النفوذ الأجنبي في ليبيا، مما أدى إلى زيادة أنصار القومية العربية في ولايات ليبيا الثلاث بعد أن كان في طرابلس وحدها أصبح لها مؤيدوها في كل من برقة وفزان[29].

وفي 22 فبراير 1964م، ألقى جمال عبد الناصر خطابا تعرض فيه للقواعد الأجنبية في تحتفل فقال: " إن الشعب العربي ينتظر اليوم الذي تحتفل فيه الأمة العربية بالجلاء الكامل ... لأن القواعد الموجودة في ليبيا هي نتيجة الاستعمار ... ولأنها خطر على الأمة العربية كلها" وأضاف قائلا" إن بريطانيا الآن تحاول تجديد المعاهدة المعقودة مع ليبيا... وأن تحتفظ بالقواعد العسكرية[30]" وأعلن إنه" لا يضمن حياد هذه القوات اذا دخل العرب في حرب مع إسرائيل" باعتبار أن الولايات المتحدة وبريطانيا من مؤيدي إسرائيل، وطالب الشعب الليبي بضرورة تصفيه هذه القواعد، كما أكد في خطابه إنه لا يهاجم ليبيا ولكنه ضد وجود هذه القواعد وضد وجود هذه التحالفات[31].

وعلى اثر هذا الخطاب قامت مظاهرات صاخبة في طول البلاد وعرضها مطالبة بالجلاء التام وتصفية القواعد العسكرية، فحاولت الحكومة الليبية تهدئة الأوساط الاجتماعية فأصدرت بيانا كان له صدى واضحا داخل ليبيا

---

[23] محمد يوسف المقريف، مرجع سابق،، ص 88.
[24] Telegram From the Department of state to the Embassy in Libya , October 15, 1964, p101.
[25] ظاهر صكر الحسناوي، مرجع سابق، ص 685.
[26] Telegram From the Department of state to the Embassy in Libya , October 15, 1964, p101.
[27] محمد يوسف المقريف، مرجع سابق، ص 88
[28] نفسه، ص 88.
[29] مجدي رشاد عبد الغني، العلاقات المصرية الليبية 1945م- 1969م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007م، ص 328.
[30] مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 361.
[31] مجدي رشاد عبد الغني، المرجع السابق، ص 333.

وخارجها[32]، وعلى الفور بادر المنتصـــر بعقد جلســـة طارئة لمجلس الوزراء الليبي في 23 فبراير 1964م، بعد يوم واحد من حطاب الرئيس عبدالناصر فقال : " إنه وإن كانت بلادنا في فجر استقلالها قد اضطرتها ظروف معينة للارتباط باتفاقيات عسكرية إلا أن ذلك لم ولن يحول بينها وبين مشاركتها لإخوانها العرب في كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية والتخلف، وإن هذه الحكومة لتؤكد تأكيدا قاطعا بأنه ليس لديها أي اتجاه أو تفكير في تجديد أو تمديد الاتفاقيتين البريطانية والأمريكية"[33]

وقد أعطى هذا الخطاب انطباعا للعالم الخارجي بأن معالجة موضـــوع القواعد الأجنبية قد أثير من قبل الرئيس عبدالناصـــر، إلا أن محمود المنتصـــر كان يشـــعر وهو خارج البلاد بأنه مسـؤولا عن عقد المعاهدة مع بريطانيا في وقت كانت ليبيا في أشد الحاجة إلى المال، لكن عندما سمحت له الظروف بالعودة للحكم ثانية، وقد تغيرت ظروف ليبيا، شعر بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في المعاهدة البريطانية، وقد استشار أحد خبرائه القانونيين في ذلك قبل إثارة القضية من قبل عبدالناصـــر، لذلك فأن إعادة النظر في موضـــوع المعاهدات الأجنبية والقواعد العســـكرية لم يكن امرا جديدا ، حيث كانت هناك رغبة عند كبار ساسة ليبيا لانتهاز أول فرصة للتخلص من هذه الارتباطات، ولكن كان يعوز ليبيا المال وكان لا بد من اعتمادها على المساعدات الأجنبية كمورد لموازنات الدولة.[34]

لذلك يبدو إنه عندما أتيح لليبيا موارد جديدة من البترول أخذت فكرة إعادة النظر في المعاهدات الأجنبية تتبلور في أذهان ساستها، وأصبحوا ينتظرون الفرص المناسبة التي تتيح لهم إعادة النظر فيها والتخلص من قيودها العسكرية، ثم جاءت مؤتمرات القمة العربية والأفريقية التي فتح فيها موضـــوع القواعد الأجنبية، وكان ســـاســـة ليبيا قد اشـــتركوا فيها وأخذوا يتحينون الفرص لتنفيذ مقررات هذه المنظمات الإقليمية.[35]

وهكذا يبدو أن المنتصـر كان يرغب بإلغاء المعاهدات والاتفاقيات، لكن تسـابق الأحداث بعد خطاب عبدالناصـر لم يترك له الوقت الكافي للتشاور مع الملك بخصوص ذلك، لهذا جاءت قرارات الحكومة فورية ومفاجئة لتستوعب ردود الفعل الشعبي، وكان من الصعب عليه الانتظار، خاصة بعد هجوم عبدالناصر والإعلام المصري على المنتصر بوصفه هو من وقع المعاهدة ليلة الاسـتقلال، وهو قادم الآن لإعادة تمديدها أو تجديدها دون علم عبدالناصـر بنوايا المنتصـر التي يضمرها الآن بعد تبدل الظروف الاقتصادية في ليبيا تجاه القواعد العسكرية والاتفاقيات التي تحكمها.

وهذا ما أكده بشـير المنتصـر الذي كان يشـغل منصـب مدير مكتب رئيس الوزراء المنتصـر في تلك الفترة حين قال" بعد تصـريحات رئيس الوزراء وموقف البرلمان المتشـدد شـعر الملك بأن الموقف أخذ يخرج عن سـيطرته وأصـبح قرار الإلغاء وتحقيق الجلاء واردا لا محالة يعد أن سارع رئيس حكومته الأمين والمخلص والمفضـل عنده إلى الاستجابة لجميع مطالب مجلس الأمة وتصـريحاته الصـريحة بإنهاء المعاهدة البريطانية والاتفاقيات العسـكرية وجلاء جميع القوات الأجنبية، وإن رئيس وزرائه قرر السـير مع التيار لتحسـين سـمعته لدى الرئيس عبدالناصـر ومجاراة التيار القومي، وأن شـــجاعته التي عرف بها أثناء حكومته الأولى قد خانته هذه المرة، ولم يصـــدق الملك أول الأمر الســـفيرين البريطاني والأمريكي اللذين أوضحا له بأن السيد محمود المنتصر ليس هو الشخص الذي عرفوه في أوائل الخمسينات، وأن سياسته الجديدة هي التخلص من المعاهدات والقوات الأجنبية كونه هو الذي وقعها وذلك لكســب تأييد الشــعب الليبي ومباركة ســياســة عبدالناصــر، وتجلى ذلك في تشــجيعه للحملة الإعلامية الرامية إلى إلغاء المعاهدات وجلاء القوات الأجنبية في أقصـر وقت، مما يعرض ليبيا وأمنها للخطر، وأمام تطورات الأحداث اتخذ الملك قرارا حاسـما في قرارة نفسـه للوقوف ضد محاولات حكومته ومجلس الأمة ووضعهم في موقف لا خيار فيه، ولم يعلن رأيه صراحة وعلنا ضد الإلغاء والجلاء لأنه ملك دستوري لا يحكم، وأن القرار في شئون الدولة هو في أيدي الحكومة ومجلس الأمة".[36]

وهكذا فاجأ الملك إدريس رئيس وزرائه محمود المنتصـر ورئيس مجلس الشيوخ عبد الحميد العبار، ورئيس مجلس النواب مفتاح عريقيب باســتدعائهم إلى منزله في مدينة البيضـــاء وإبلاغهم بقرار الاســتقالة، فرفض الثلاثة حتى مجرد التفكير بها وبينوا له بـــــأن البلاد لن تسـتقر بدونه، وهي أحوج ما تكون لزعامته في هذه الظروف، وألحوا عليه بإعادة النظر في الموضـــوع،[37] وقبل الملك بذلك ولم يخيب آمال رئيس وزرائه والبرلمان وشـــعبه، لأنه يقدر حجم المســؤولية المنوطة به.

---

[32] ن.أ . بروشـــين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاســـع عشـــر حتى عام 1969م، ترجمة الدكتور عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراســـات التاريخية، طرابلس، 1988م، ص 435.

[33] مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 361.

[34] مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 362.

[35] نفسه، ص 362.

[36] بشيرالسني المنتصر، مصدر سابق، ص ص 167- 168

[37] مصدر نفسه، ص 168.

كل تلك الدلائل تشـــير إلى قوة التأثير المصـــري في الرأي العام الليبي، وقد تفاجأ محمود المنتصـــر بتعرض جمال عبد الناصر في خطابه إلى القواعد الأجنبية على الأراضي الليبية، ولم يكن هناك ما يبرر هذا الخطاب في 22 فبراير إلا فشل الاتحاد السـوري المصـري الذي أعلن عنه في 22 فبراير 1958م، ولا يوجد له تفسـير سـوى أن عبدالناصـر علم بنوايا المنتصـر حول إلغاء الاتفاقيتين البريطانية والأمريكية وجلاء القوات الأجنبية عن البلاد من مخابراته النشـطة في ليبيا أو بتسريب أمريكي أو بريطاني متعمد، أو إنه استعملها ذريعة يستتر بها لعدم مواجهة إسرائيل في معارك قتالية، لاسيما أن الرئيس السـوري أمين الحافظ نادى بضـرورة قيام الدول العربية بمنع إسـرائيل من تحوير مجرى نهر الأردن، ودعمت وسائل الإعلام السورية هذا التوجه، ووضـعت عبدالناصـر في موقف محرج، لذلك فكر في توجيه الأنظار نحو ليبيا، مما اضـطر المنتصـر إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء الليبي في 23 فبراير 1964م لمناقشـة قضـية القواعد الأجنبية في ليبيا، ثم صدر بيان رسمي عن حكومة المنتصر جاء فيه" أن القواعد في ليبيا لن تكون مهما كان الثمن مصدر عدوان على أشقائنا العرب أينما كانوا"[38]

وقد ألقى بعض كبار ساسـة ليبيا اللوم على المنتصـر بحكم إنه تسـرع في اتخاذ قرار في قضـية مهمة تخص مصـير بلاده بمجرد سـماعه ذكرها في خطاب الرئيس جمال عبدالناصـر بحيث أعطى انطباعا للعالم الخارجي بأن معالجة موضـوع القواعد أنما جاء نتيجة لفتح الموضـوع من قبل الرئيس عبدالناصـر، وبسـبب هذا البيان الذي صـدر عن حكومة المنتصـر ظن الكثيرون أن المنتصـر خضـع للضغوط المصـرية، لكن المتتبع لسيرة هذا الرجل يدرك جيدا أن المنتصـر لم يكن يهتم لوسائل الإعلام ولا لضغوطها، ولا لتأثير عبدالناصـر ونفوذه، بل أن سياسته كانت متوافقة مع الملك وكلاهما كان متوجسا من المد الناصـري، ولكن الملك كان أكثر تفهما لطبيعة المد الناصـري، لكنه واجهه بسـياسـة هادئة محاولا تجنب تعكير العلاقات مع مصـر والحفاظ على الاسـتقرار الداخلي لبلاده، كما أن المنتصـر كان معارضـا للمد الناصـري ويكفي إنه صـمد أمام أشـرس هجمة سـياسـية وإعلامية على الصـعيدين المحلي والعربي عندما عقد المعاهدة البريطانية في عام 1953م، ولم ينحن أمامها، لأنه مدركا لظروف بلاده الصعبة، ولكن الذي حصل أن عبدالناصر خطف زمام المبادرة من المنتصـر ، فلم يجد بدا من السـير في هذا الاتجاه الذي يحقق مطالب شـعبه من دون أن يسـتطيع الإعلان أن هذه المبادرة تعود إليه[39]

الخاتمة:

تكشـف دراسـة الموقف الليبي والإقليمي من اتفاقيات القواعد العسـكرية خلال حكومة محمود المنتصـر الثانية عن مرحلة دقيقة من تاريخ الدولة الليبية كانت فيها السـيادة الوطنية موضـع اختبار بين إرادة التحرر من الإرث الاسـتعماري وبين مقتضـيات التوازن في زمن الحرب الباردة، فقد وجدت الحكومة نفسـها امام ضـغوط متشـابكة: داخلية تتعلق بتنامي الحس الوطني وتزايد المطالب الشعبية بإجلاء القوات الأجنبية، وإقليمية يقودها المد القومي العربي الرافض لأي وجود عسكري غربي على الأراضي العربية، ودولية تحكمها تحالفات معقدة لا يمكن تجاهلها.

ومن خلال هذه دراسـة هذه المرحلة أن ليبيا رغم حداثة مؤسـسـاتها آنذاك، امتلكت هامشـا مهما من الحركة السـياسـية والدبلوماسية واستثمرته في محاولة موازنة الضغوط الخارجية مع تطلعات الداخل، كما أبرزت الدراسة أن قضية القواعد العسكرية كانت أكثر من مجرد منشآت دفاعية، كانت رمزا للصراع بين الشرعية الوطنية وبين النفوذ الدولي، وأحد أهم ملامح التحول في الوعي السياسي الليبي.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أهمها ما يلي:

- تنامي الوعي الوطني الليبي ورفض الوجود العسكري الأجنبي
- نظر الملك إلى الاتفاقيات المبرمة مع الدول الغربية على إنها جزء من الأســس التي قامت عليها الدولة الليبية الحديثة، وأن أي خطوات أحادية لإلغائها قد تعرض ليبيا لعواقب سياسية أو اقتصـادية لذلك كان يميل إلى تعديل الاتفاقيات لا إلغائها بالكامل.
- بدء مفاوضـات الجلاء فعلى الرغم من عدم تحقيق حكومة المنتصـر للجلاء الكامل خلال ولايتها، إلا إنها شـكلت بداية عملية تفاوضية رسمية - وهو إنجاز من حيث المبدأ - تجاه الدول التي تشغل القواعد العسكرية.
- القواعد الأجنبية كانت عاملا رئيسيا في تشكيل علاقات ليبيا الدولية.
- يمكن اعتبار أحداث يناير 1964م مرحلة انتقال نحو بلورة وعي وطني أكبر بمسألة القواعد الأجنبية والسيادة، فقد شكلت القاهرة مركز ضغط سياسي وإعلامي ومرجعية قومية مؤثرة على الموقف الليبي الرسمي والشعبي.

---

[38] مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 61؛ كذلك انظر مصطفى بن حليم، انبعاث أمة، ص 299.
[39] صادق فاضل الزهيري، مرجع سابق، ص 234.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق الأمريكية المنشورة:

Historical Document - Office of the Historian, *State.gov*. [Online]. Available: https://history.state.gov/. [Accessed: 06-August-2025].

ثانيا: - المذكرات السياسية:

1- بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، (طرابلس: الطبعة الثانية، 2012م).
2- محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات أعدها للنشر طلحة جبريل، الطبعة الأولى، 1996م.
3- مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، الطبعة الأولى، (لندن: 1992م).

ثالثا: - الكتب والمراجع العربية:

1- ظاهر محمد صكر الحسناوي، العهد الملكي وأزمة الحكم في ليبيا، أضواء على سياسة محمود المنتصر تجاه القواعد العسكرية، دار الرواد: الطبعة الأولى، طرابلس، 2021م.
2- عبد اللطيف حسين، السياسة الليبية في الستينات، طرابلس، دار الفاتح، 1987م.
3- عمر عبدالسلام الشريف، العلاقات الليبية البريطانية 1951م- 1969م، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999م.
4- مجدي رشاد عبد الغني، العلاقات المصرية الليبية 1945م – 1969م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007م.
5- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأسد، بيروت: دار الثقافة،1966م.
6- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، الجزء الثاني، دولة الاستقلال الحقبة النفطية 1963م – 1969م، المجلد الخامس، بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004م
7- مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، منشورات الجمل، كولونيا- ألمانيا، 2003م.
8- ن. أ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ترجمة الدكتور عماد حاتم ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م.

ثالثا:-الدراسات السابقة

صادق فاضل الزهيري، محمود المنتصر ودوره السياسي في ليبيا 1903- 1970م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2010م،

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AAJSR** and/or the editor(s). **AAJSR** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.